

4368
SIA

۱۵۱۲۷	واذا مضى
الف ۸	فإذا مضى
۸ ۳ ۲ ۱	فإذا مضى



وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ
الَّذِينَ إِذَا أَتَاهُم مِّن مَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُمْ مِّن مَّوَدَّةٍ مِّنْ أَهْلِ بَيْتِهِمْ
أَوْ مَالٍ كَثِيرٍ مَّنْهُنَّ أُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَهُمْ جَزَاءٌ كَثِيرٌ مِّنْ أَجْرِهِمْ
أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يَرْحَمُ الْمُحْسِنِينَ

بِعَمْرِ اللَّهِ ذِي النُّعْرِ الْحَلِيمَةِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَنِيفِيَّةُ إِنَّ شَيْخَ الرِّسَالَةِ الشَّيْخَ مُحَمَّدًا



ابْنِ ذِي الْفَضْلِ الْعَمِيدِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ جَمِيلِ اللَّهِ مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ

الْمُطْبَعُ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ الْمَكِّيَّةِ
فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ الْمَكِّيَّةِ
الْمُطْبَعُ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ الْمَكِّيَّةِ

[illegible]

المستخرج من جميع صفات الكمال لا اسم مفقود الواجب بالذات لما قيل في بيان
دلالة كلمة التوحيد عليه السلام لا اختصار ذلك دون الرحمن تعالى بعد الإهداء
إلى الاستعجال جميع صفات الكمال بالأجمال إن يفضل بعضها مع الاستعجال
الاستعجال فقال الذي لا مانع حكمه مريداً بالمتن معناه النعوت ويحتمل
أن يكون المراد المنة اصطلاحاً يجعل اكثار المنكرين كلاكه كإكثار وجود ما
إن تأملوا فيه أريدوا عنه كقول تعالى لا مريب فيه ولا تافض لفضاءه
قد ساءه نعماً كان يتبين أصله عليه وسلم وسيلة لوصول حكمه ليناد
أصحابه مشددين لنا أكثر من التمسيد بالصلوة فقال الصلوة وهي فالله مطلق
العطف إذ أنسبت إلى الله تعالى تروا بها الرحمة الكاملة وإذا أنسبت إلى الملائكة
تروا بها الاستعفاء وإذا أنسبت إلى المؤمنين تروا بها الدعاء معقبة قولهم
صل على محمد وعظمه في الدنيا بأكبر علاء ذكره وإبقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه
في الآخرة وتضعيف أجر عمله على سيد بنيانته وهو يتبين أصله الله عليه وسلم
كما ورد في الخبر أن أسد ولد آدم ولا خرف ولبيته هو أنسك
مبعوث من الله تعالى إلى الخلق لتبليغ أحكامهم فإن كان ذلك كتاباً وشيئاً
متجدد في سيرة رسولاً وإضافة الأنبياء للاستغراق فيتناول الأسفل

هذا المستخرج من جميع صفات الكمال لا اسم مفقود الواجب بالذات لما قيل في بيان
دلالة كلمة التوحيد عليه السلام لا اختصار ذلك دون الرحمن تعالى بعد الإهداء
إلى الاستعجال جميع صفات الكمال بالأجمال إن يفضل بعضها مع الاستعجال
الاستعجال فقال الذي لا مانع حكمه مريداً بالمتن معناه النعوت ويحتمل
أن يكون المراد المنة اصطلاحاً يجعل اكثار المنكرين كلاكه كإكثار وجود ما
إن تأملوا فيه أريدوا عنه كقول تعالى لا مريب فيه ولا تافض لفضاءه
قد ساءه نعماً كان يتبين أصله عليه وسلم وسيلة لوصول حكمه ليناد
أصحابه مشددين لنا أكثر من التمسيد بالصلوة فقال الصلوة وهي فالله مطلق
العطف إذ أنسبت إلى الله تعالى تروا بها الرحمة الكاملة وإذا أنسبت إلى الملائكة
تروا بها الاستعفاء وإذا أنسبت إلى المؤمنين تروا بها الدعاء معقبة قولهم
صل على محمد وعظمه في الدنيا بأكبر علاء ذكره وإبقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه
في الآخرة وتضعيف أجر عمله على سيد بنيانته وهو يتبين أصله الله عليه وسلم
كما ورد في الخبر أن أسد ولد آدم ولا خرف ولبيته هو أنسك
مبعوث من الله تعالى إلى الخلق لتبليغ أحكامهم فإن كان ذلك كتاباً وشيئاً
متجدد في سيرة رسولاً وإضافة الأنبياء للاستغراق فيتناول الأسفل

هذا المستخرج من جميع صفات الكمال لا اسم مفقود الواجب بالذات لما قيل في بيان
دلالة كلمة التوحيد عليه السلام لا اختصار ذلك دون الرحمن تعالى بعد الإهداء
إلى الاستعجال جميع صفات الكمال بالأجمال إن يفضل بعضها مع الاستعجال
الاستعجال فقال الذي لا مانع حكمه مريداً بالمتن معناه النعوت ويحتمل
أن يكون المراد المنة اصطلاحاً يجعل اكثار المنكرين كلاكه كإكثار وجود ما
إن تأملوا فيه أريدوا عنه كقول تعالى لا مريب فيه ولا تافض لفضاءه
قد ساءه نعماً كان يتبين أصله عليه وسلم وسيلة لوصول حكمه ليناد
أصحابه مشددين لنا أكثر من التمسيد بالصلوة فقال الصلوة وهي فالله مطلق
العطف إذ أنسبت إلى الله تعالى تروا بها الرحمة الكاملة وإذا أنسبت إلى الملائكة
تروا بها الاستعفاء وإذا أنسبت إلى المؤمنين تروا بها الدعاء معقبة قولهم
صل على محمد وعظمه في الدنيا بأكبر علاء ذكره وإبقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه
في الآخرة وتضعيف أجر عمله على سيد بنيانته وهو يتبين أصله الله عليه وسلم
كما ورد في الخبر أن أسد ولد آدم ولا خرف ولبيته هو أنسك
مبعوث من الله تعالى إلى الخلق لتبليغ أحكامهم فإن كان ذلك كتاباً وشيئاً
متجدد في سيرة رسولاً وإضافة الأنبياء للاستغراق فيتناول الأسفل

[illegible]

وذكر الاربعة عشر في قوله
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب

على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب

على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب

على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب

بينهما وان كان يمكن دفع الاول باسادة التفات النفس الى المعاني من
 النظر دون ترتيب معلومة للتأدي الى مجهول ودفع الثاني
 باسادة المتأصمين من الجاهلين بحسب متفاهو العرف عدل المصنف
 قدس سره عن القبيحين وذكر ما لا يدرك عليه شيء مما ذكرتموا اعتراض عليه
 قد يظهر ان المناظر غير مصنف فخرج بقوله اظهارا للصواب لا يخفى ما
 من الروكا كة حيث لا يلزم من كون الشيء غرضا من فعل ان يوجب
 ذلك الغرض عقيب ذلك الفعل كما كان غرض ذلك المعارض من
 عرض هذا الكلام تخفية المعرف للعلام ولو يحصل ما قصده من
 انما رقت له در المصنف حيث عرف المناظر على وجه يفهم منه
 العلل الاربعة لها فان التوجه على صورته والمتأصمين على فاعلية
 والنسبة على مادية واظهار الصواب على غائية والقيود الاخرى حواجز
 عن المجادلة والمكابرة فالاول مافسرة بقوله والمجادلة هي المنازعة
 لاظهار الصواب بل لا زال الخصم فان كان المجادل جيبا كان سعيه ان يلزم
 ويسلم عن الزام الغير بآية وان كان ساهلا كان سعيه ان يلزم الغير فلا يكون المسائل
 والمجيب كلاما مجادليا فلذا قال قدس سره وهي المنازعة التي تدل على المشقة وما اذا

على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب

على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب

على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب

على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب

على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب
 على ما لا يدرك بالادب والادب

کتابخانه عمومی

هنا في البديهي ١٢

تعمیق الحکم ہذا فی الفطری

لنكون نحن بعضنا البعض

الأصوَّة لا يوجد لها إلا بحسب الاصطلاح من الماهيات لا اعتباراً بكونها تعريفية
 الكلمة بأنها لفظ وضع لمعنى مفردة أو لول تعريف بحسب الحقيقة والثاني
 بحسب الاسم وقد أشار الحق الطوسي إلى أن التعريف اللفظي يناسب بالحق الحقيقة
 بغيرها لا يقال انقسام الحقيقة إلى ما هو بحسب الحقيقة وإلى ما هو بحسب الاسم لا ينقسم
 إلى نفسه وإلى غيره إلا بالنقول إذا المصنف قد سبغ بالحقيقة ما يفيد معرفة
 ماهية الشيء من أين تكون تلك الماهية موجودة أو لا وبما هو بحسب الحقيقة
 ما يفيد معرفة الحقيقة الموجودة وبما هو بحسب الاسم ما يفيد معرفة الحقيقة
 الاعتبارية لا اصطلاحية كما يظهر من مروج الذهب والضبط في الشفا إلى ما يجب
 ذلك في تعريف التعريف اللفظي قوله بلفظ الظاهر إن تعريفه أن تعريفات التعريف
 لفظية مع أنها لا توصف بالترادف لأن الترادف من أوصاف المفرد والجواب عنه
 أنه إذا قصد التمييز بلفظ مطلق لا يفصله تفصيل بل يقتدر الجميع مع من حيث هو
 مجموع فيوصف بالترادف حكماً ولا يخفى ما في من الكلف فظهر بذلك وجب العمل
 من ذلك إلى ذكره قدس سره تعرّف الدليل وقال الدليل هو المركب من قضيتين
 للتأدي إلى مجهول نظري وهذا التعريف أوّل من التعريفات المشهورة وهو ما
 يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فإنه يرد على ظاهرة الملزومات

[illegible][illegible]

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

ذلك لكن لا نسئل ان كل ما هو جائز الا مرادة فهو ما لا يذهب عليك ان ذلك ممنوع لا يمنع واحد فالحق ما ذكره قدس سره فلو كان المقدمه ما خذته في تعريف المنع لا بد من بيان معناها فلذا قال المقدمه متماثل معقوف عليه صحة الدليل اعم من ان يكون جزو من الدليل او لا فكان تعريف المقدمه من تمامه تعريف المنع ولا شك في ان قيد الحثيات يقتصر في التعريفات فكان حاصل تعريف المنع طلب الدليل على مقدمه معينه من حيث هي مقدمه فلا يرد النقض بطلب الدليل على مدعى هو في نفسه لا مجرد دليل نعم قيل في هذا المقام ان الاول ان يفسر المنع بمعنى المبنى للمفعول يكون المقدمه بحيث يطلب عليها الدليل والباقي له على العدل عن كونه مبنيا للفاعل كما هو ظاهر انه لا يظهرون معنى قول المانع هذه المقدمه ممنوعه ولا يذهب عليك ان معناها ايضا مطلوب عليها الدليل وقيل ان تعريف المقدمه على هذا الوجه يوجب ان يثبت المانع توقف صحة الدليل على ما يمنع حتى يكون ممنوعا في كثير مما شاء فيلغز ذلك مشكل كاتبع الدليل ايجاب الصغر وكلية الكبر

في معنى قول المنع لا يذهب عليك ان ذلك ممنوع لا يمنع واحد فالحق ما ذكره قدس سره فلو كان المقدمه ما خذته في تعريف المنع لا بد من بيان معناها فلذا قال المقدمه متماثل معقوف عليه صحة الدليل اعم من ان يكون جزو من الدليل او لا فكان تعريف المقدمه من تمامه تعريف المنع ولا شك في ان قيد الحثيات يقتصر في التعريفات فكان حاصل تعريف المنع طلب الدليل على مقدمه معينه من حيث هي مقدمه فلا يرد النقض بطلب الدليل على مدعى هو في نفسه لا مجرد دليل نعم قيل في هذا المقام ان الاول ان يفسر المنع بمعنى المبنى للمفعول يكون المقدمه بحيث يطلب عليها الدليل والباقي له على العدل عن كونه مبنيا للفاعل كما هو ظاهر انه لا يظهرون معنى قول المانع هذه المقدمه ممنوعه ولا يذهب عليك ان معناها ايضا مطلوب عليها الدليل وقيل ان تعريف المقدمه على هذا الوجه يوجب ان يثبت المانع توقف صحة الدليل على ما يمنع حتى يكون ممنوعا في كثير مما شاء فيلغز ذلك مشكل كاتبع الدليل ايجاب الصغر وكلية الكبر

في معنى قول المنع لا يذهب عليك ان ذلك ممنوع لا يمنع واحد فالحق ما ذكره قدس سره فلو كان المقدمه ما خذته في تعريف المنع لا بد من بيان معناها فلذا قال المقدمه متماثل معقوف عليه صحة الدليل اعم من ان يكون جزو من الدليل او لا فكان تعريف المقدمه من تمامه تعريف المنع ولا شك في ان قيد الحثيات يقتصر في التعريفات فكان حاصل تعريف المنع طلب الدليل على مقدمه معينه من حيث هي مقدمه فلا يرد النقض بطلب الدليل على مدعى هو في نفسه لا مجرد دليل نعم قيل في هذا المقام ان الاول ان يفسر المنع بمعنى المبنى للمفعول يكون المقدمه بحيث يطلب عليها الدليل والباقي له على العدل عن كونه مبنيا للفاعل كما هو ظاهر انه لا يظهرون معنى قول المانع هذه المقدمه ممنوعه ولا يذهب عليك ان معناها ايضا مطلوب عليها الدليل وقيل ان تعريف المقدمه على هذا الوجه يوجب ان يثبت المانع توقف صحة الدليل على ما يمنع حتى يكون ممنوعا في كثير مما شاء فيلغز ذلك مشكل كاتبع الدليل ايجاب الصغر وكلية الكبر

فان توقف الصحة عليها خيرا مسلما لجواز ان يكون الوقف موقوفاً على اندماج
 الاصل تحت الاوسط ويكون هذه الامور من لوازم ذلك الاندماج ولا يمتنع
 الموقوف عليه ان يكون موقوفاً عليه واثبات الوقف دون
 خط القتا واثباته قد يذكر مع ائتماع السند وذكره بقوله السند وهو
 في الصحة ١٢ تمهيد الثاني ١٣

في اللغة وكذا المستند ما استندت اليه من حائطا وغيره وفي اصطلاح
 اهل المناظرة ما يذكر لتقوية المنع ويسمى مستندا ايضا سواء كان مفيدا في الوقف
 او لا ويذكر فيه الصحيح والفاصل والاول انما يكون اخصا ومساويا بالنقص
 المقدم والمنعوت والثاني انما هو الاحتمال مطلقا ومن وجبه وقيل
 ان الاحتمال ليس بسند مصطلح وهذا يقولون فيه ان هذا لا يصلح للسند
 وقيل ان معنى قوله ان ما ذكرت للتقوية ليس بمفيد لها لانه ليس
 بسند لانه فرع من بيان النقص التفصيلي الذي هو المنع ويبان
 ما يذكر لتقويته اذ ان يبين النقص الاجمالي فقال النقص وهو في
 اللغة الكسر وفي اصطلاح النظار ابطال الدليل اي دليل المولى بعد
 تعامه متمسكا بشا هكيدل على عدم استحقاقه للاستدلال به وهو اي
 عدم استحقاقه لاستلزامه فسادا ما اعم من ان يكون تخلف المدلول عن الدليل

المستند في اللغة ما استندت اليه من حائطا وغيره وفي اصطلاح
 اهل المناظرة ما يذكر لتقوية المنع ويسمى مستندا ايضا سواء كان مفيدا في الوقف
 او لا ويذكر فيه الصحيح والفاصل والاول انما يكون اخصا ومساويا بالنقص
 المقدم والمنعوت والثاني انما هو الاحتمال مطلقا ومن وجبه وقيل
 ان الاحتمال ليس بسند مصطلح وهذا يقولون فيه ان هذا لا يصلح للسند
 وقيل ان معنى قوله ان ما ذكرت للتقوية ليس بمفيد لها لانه ليس
 بسند لانه فرع من بيان النقص التفصيلي الذي هو المنع ويبان
 ما يذكر لتقويته اذ ان يبين النقص الاجمالي فقال النقص وهو في
 اللغة الكسر وفي اصطلاح النظار ابطال الدليل اي دليل المولى بعد
 تعامه متمسكا بشا هكيدل على عدم استحقاقه للاستدلال به وهو اي
 عدم استحقاقه لاستلزامه فسادا ما اعم من ان يكون تخلف المدلول عن الدليل

فان توقف الصحة عليها خيرا مسلما لجواز ان يكون الوقف موقوفاً على اندماج
 الاصل تحت الاوسط ويكون هذه الامور من لوازم ذلك الاندماج ولا يمتنع
 الموقوف عليه ان يكون موقوفاً عليه واثبات الوقف دون
 خط القتا واثباته قد يذكر مع ائتماع السند وذكره بقوله السند وهو
 في الصحة ١٢ تمهيد الثاني ١٣

بأن يوجد الدليل في موضع ولم يوجد المدلول فيه افساد آخر مثل
لزوم الحال على تقدير تحقق المدلول ويتضح ذلك من قوله ^{في} وقيل
النقض بدعوى التخلف اولو ^{في} محال ويسمى نقضا اجماليا اي يعنى كما انه
يطلق لفظ مطلق النقص على المذكور يطلق النقص لمقيد بالاجمال ايضا
عليه بخلاف مانع فانه لا يطلق عليه لا مقيدا بالتفصيل فالشاهد دليل
على فساد الدليل للتخلف ولا يستلزم محالا انما علموا التعريف مشهور
لنقض وهو تخلف الحكم عن الدليل ^{في} عند المصادق عنه لانه لا يوجد عليه ^{في} النقص
لا يتخصص بالتخلف كما عرفت وان النقص صفة الناقض والتخلف صفة الحكم فيمكن
الجواب عن الاول بان المراد بالحكم المدلول اعم من ان يكون مدعى او غير فيكون
المعنى انتفاء المدلول مع وجود الدليل وذلك يكون بوجهين احدهما ان يوجد
الدليل في صورة ولم يوجد المدلول فيه كما في تخلف المشهور والثاني ان يكون المدلول
مدلوله صلا كما اذا استلزم المخرج غايته لانه ليس بظاهر ملائمة لارادة في التعريف
وعن الثاني بان المعرف هو النقص الاصطلاحى دون اللغوي الذي هو
صفة الناقض مع انه يجوز ان يكون مصدا امثليا للمفعول ^{في} على التعريفين
ان النقص حسب الاصطلاح قد يطلق على معنيين اخرين احدهما نقض لمعرفة

[illegible][illegible][illegible]

ثابتاً وينعكس عكس النقيض الى هذا ان لم يكن شيء من الاشياء ثابتاً كان
المدعى ثابتاً تركلامه في قوله توجد في المعارضات شأناً الى ان لا توجد
في الدلائل العقلية الصرفة وقد يقع في القياسات الفقهية ايضاً كما اذا قال
الحنفية مسهم الرأس كمن من اركان الموضوع فلا يكفي اقل ما يطلق عليه اسم
المسهم كغسل الوجه فيقول الشافعي معارضاً المسهم كمن منها فلا يقدح بالرجوع
كغسل الوجه واما المعارضة بمثل فكما اذا قال للمعلل العالم محتاج الى
المؤثر وكل محتاج اليه حادث فهو حادث فيقول المعارض العالم مستغني عن
المؤثر وكل مستغني عن شيء فهو قديم فالدليلان متحدان في الصورة لكونهما مضروب
واحد من الشكل الاول اذا قال المعارض لو كان العالم حادثاً لما كان مستغنياً لكنه
مستغني فليس حادثاً كانت معارضة بالغير توفيق يصدق التعريف على تقليل المعلل
الاول بعد اعراضه للسائل بل يجوز عنه انه معارضة على اختيار المصمم كما سبق ولو سلم عدم
كونه معارضاً كما هو متنازع فيه يمكن ان يقال ان المعارض اعراضه للمعلل الاول مثبت مدعاة
بالدليل المعارض ثم لا بد في المناظرة من التوجيه فلا بد من ان ذلك قال بالتوجيه ان
يوجه للمناظر كلامه معناه انقضاً او معارضة الى الكلام الخصم القصب المنصب الغص وهو غير
مستحق ان يقال حادثاً قال ابو حنيفة رحمه الله عنهما اذا جامع اقطار جبال في يوم

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الكفارة استأنف ثم استدل بأنه قال سبحانه وتعالى قِيلَ إِنَّ يَسَاءَ مَا
فَذَلِكَ يَقْتَضِي تقدير الكفارة على المسيئين من ضرورة التقديم ^{أي الأولى} لإخراج
عن الجماع فلمافات بالجماعة التقديم يلزم ما تبين أنف ليوجد الإجماع
علا بقدرا لا يمكن فإنه كان منصب المناقل فيصح النقل فحسبنا شرع
في الاستدلال أخذ منصب المدعي وما كفي من المقدمة وكان موضوع
هذا الفن هو البحث حيث يبحث فيه عن كيفية قيامه إذا كان يشترع في
الأبحاث فبين أن الأبحاث البحث فقال ثم البحث ثلاثة أجزاء مبادئ تعيين
المدعي إذا كان فيه خفاء لأن هذا المبدأ متعيناً كالمعلم أن دليل المعلل هل
هو مثبت له أم لا وأوسطاً هو الدلائل إنما سميت أوسطاً لأنها تأخرها عن
تعيين المدعي وتقدمها على ما ينتمى إلى البحث إليه ومقايضها هي المقدمة
التي ينتمى إليها من الضمومات الظنيات المسلمة عند الخصم
مثل الدور والتسلسل والجمع والتقيضي وغيرها فإنه إذا انتهت إلى
المقدمات الضرورية والظنية المسلمة عند الخصم انقطع ^{كما في بعض} وتم قول المصنف في نقل
عن أعلم أن الواجب على السائل أن يطلب أولاً ما يمكنه من تعريف مفردات المدعى
البحث تمييزه عن سائر الأحوال كما إذا ادعى المعلل أن النسخ ليس بشرط في الوضوء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

فينبغي للسائل أن يقول ما النية وما الشرط وما الموضوع فقال المعلق النية
 قصد استباحة الصلوة وقصد امتثال الأمر الشرطي خارج يتوقف على الشيء
 وغيره وفيه الموضوع حصل لأعضاء الثلاثة وصح الرأس ثم يقول السائل
 عدم شرط النية بأي مذهب أي قول فيقول المعلق مذهب أبي حنيفة
 رحمه الله خلافا للشافعي رحمه الله ثم كلامه أعلم أن وجوب الطلب إنما هو
 إذا لم يكن معلوماً للسائل لأن الطلب مع العلم مكابرة أو مجادلة كما سبق
 وقوله ممكنة إشارة إلى أن بعض الأشياء لا يجوز طلبه من الناقل كالليل
 على المنقول أو على مقدمة من مقدّمات الدليل الذي تقدم معه أما إذا قصدت
 لا نبات للمنقول فيجوز ذلك من كل وجه أخذ منصب المدعى والمستدل
 فيؤخذ بما يؤخذ لأن به ثم قول فينبغي في قول الواجب على السائل ظاهراً
 لأن الواجب ما لا يجزئ تركه وما ينبغي جواز تركه وان تأملت بامعان النظر
 يظهر لك عدم التناقض لأن المحققين كثيراً ما يعبرون باللائق عن الواجب
 مع أنه في التعبير به عند إشارة إلى ما استعفى من أن ينبغي أن لا يكون
 أمثلاً صميم غاية الوطء لأن هذه الأشياء ظاهرة لا تكون مجهولة إلا لمن
 كان أسوء الحال ثم قال المصنف قداس سر في الحاشية ثم أعلم أن المعلق

قال المعلق في قوله ما النية ما الشرط وما الموضوع فقال المعلق النية
 قصد استباحة الصلوة وقصد امتثال الأمر الشرطي خارج يتوقف على الشيء
 وغيره وفيه الموضوع حصل لأعضاء الثلاثة وصح الرأس ثم يقول السائل
 عدم شرط النية بأي مذهب أي قول فيقول المعلق مذهب أبي حنيفة
 رحمه الله خلافا للشافعي رحمه الله ثم كلامه أعلم أن وجوب الطلب إنما هو
 إذا لم يكن معلوماً للسائل لأن الطلب مع العلم مكابرة أو مجادلة كما سبق
 وقوله ممكنة إشارة إلى أن بعض الأشياء لا يجوز طلبه من الناقل كالليل
 على المنقول أو على مقدمة من مقدّمات الدليل الذي تقدم معه أما إذا قصدت
 لا نبات للمنقول فيجوز ذلك من كل وجه أخذ منصب المدعى والمستدل
 فيؤخذ بما يؤخذ لأن به ثم قول فينبغي في قول الواجب على السائل ظاهراً
 لأن الواجب ما لا يجزئ تركه وما ينبغي جواز تركه وان تأملت بامعان النظر
 يظهر لك عدم التناقض لأن المحققين كثيراً ما يعبرون باللائق عن الواجب
 مع أنه في التعبير به عند إشارة إلى ما استعفى من أن ينبغي أن لا يكون
 أمثلاً صميم غاية الوطء لأن هذه الأشياء ظاهرة لا تكون مجهولة إلا لمن
 كان أسوء الحال ثم قال المصنف قداس سر في الحاشية ثم أعلم أن المعلق

قال المعلق في قوله ما النية ما الشرط وما الموضوع فقال المعلق النية
 قصد استباحة الصلوة وقصد امتثال الأمر الشرطي خارج يتوقف على الشيء
 وغيره وفيه الموضوع حصل لأعضاء الثلاثة وصح الرأس ثم يقول السائل
 عدم شرط النية بأي مذهب أي قول فيقول المعلق مذهب أبي حنيفة
 رحمه الله خلافا للشافعي رحمه الله ثم كلامه أعلم أن وجوب الطلب إنما هو
 إذا لم يكن معلوماً للسائل لأن الطلب مع العلم مكابرة أو مجادلة كما سبق
 وقوله ممكنة إشارة إلى أن بعض الأشياء لا يجوز طلبه من الناقل كالليل
 على المنقول أو على مقدمة من مقدّمات الدليل الذي تقدم معه أما إذا قصدت
 لا نبات للمنقول فيجوز ذلك من كل وجه أخذ منصب المدعى والمستدل
 فيؤخذ بما يؤخذ لأن به ثم قول فينبغي في قول الواجب على السائل ظاهراً
 لأن الواجب ما لا يجزئ تركه وما ينبغي جواز تركه وان تأملت بامعان النظر
 يظهر لك عدم التناقض لأن المحققين كثيراً ما يعبرون باللائق عن الواجب
 مع أنه في التعبير به عند إشارة إلى ما استعفى من أن ينبغي أن لا يكون
 أمثلاً صميم غاية الوطء لأن هذه الأشياء ظاهرة لا تكون مجهولة إلا لمن
 كان أسوء الحال ثم قال المصنف قداس سر في الحاشية ثم أعلم أن المعلق

أما بعد في بيان ترتيب الأقسام في هذا الكتاب فلهذا قسمناه في أربعة أقسام رئيسية هي: القسم الأول في بيان الأصول والقواعد العامة، والقسم الثاني في بيان الأصول والقواعد الخاصة، والقسم الثالث في بيان الأصول والقواعد العملية، والقسم الرابع في بيان الأصول والقواعد النظرية.

هذا هو ترتيب الأقسام في هذا الكتاب فلهذا قسمناه في أربعة أقسام رئيسية هي: القسم الأول في بيان الأصول والقواعد العامة، والقسم الثاني في بيان الأصول والقواعد الخاصة، والقسم الثالث في بيان الأصول والقواعد العملية، والقسم الرابع في بيان الأصول والقواعد النظرية.

هذا هو ترتيب الأقسام في هذا الكتاب فلهذا قسمناه في أربعة أقسام رئيسية هي: القسم الأول في بيان الأصول والقواعد العامة، والقسم الثاني في بيان الأصول والقواعد الخاصة، والقسم الثالث في بيان الأصول والقواعد العملية، والقسم الرابع في بيان الأصول والقواعد النظرية.

ما دام في تعريفه قول والحق لا يتوجه عليه المنع كما إذا قال المعلق للزوجة واجب في حلي النساء عند أبي حنيفة رحمه الله وليست بواجبة عند الشافعي رحمه الله فلا يقال له لقلت إيجاباً لأنه ذكر القول بطريق الحكاية لا بطريق الأدعاء ولا دخل في الحكايات إلا إذا نقل شيئاً وأخطأ في النقل فحينئذ يجوز طلب تصحيح النقل أو عرق شيئاً ولو يكن تعريفه جامعاً أو مانعاً فيجب أن يطلب الطريق والعكس لا يجوز الدخول إذا كان جامعاً أو مانعاً كقولك كلامه والماء يكون جامعاً أو مانعاً علم المحاطب به عمله أنه كثيراً ما يكون جامعاً ولا يعلم السائل فيطلبه يجوز طلبه بالاتفاق فلنشرح أي لما فرغنا من بيان المقدمة وبيان أجزاء البحث فلنشرح بعد ذكر التعريفات وبيان أجزاء البحث في الأبحاث وهي تسعة البحث الأول في بيان طريق البحث وترتيبها الطبيعي في التقديم والتأخير والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الأصل جعل الأشياء المتعلقة ببعضها يطابق عليها الأسماء الواحدة ويكون بعضها نسبة إلى البعض التقديم والتأخير وإدخال الترتيب الطبيعي الترتيب الذي يقتضيه طبيعة البحث أن يكون عليه وهو فصله بقوله يلزم الخضم البيان بعد الاستفسار أي بعد ما يطلب بياناً من تعيين المدعى لأنه لو اشتغل

هذا هو ترتيب الأقسام في هذا الكتاب فلهذا قسمناه في أربعة أقسام رئيسية هي: القسم الأول في بيان الأصول والقواعد العامة، والقسم الثاني في بيان الأصول والقواعد الخاصة، والقسم الثالث في بيان الأصول والقواعد العملية، والقسم الرابع في بيان الأصول والقواعد النظرية.

انما يقال ان السائل اذا كان على صيغة
 الجاهل او السائل اذا كان مبنيا للفاعل
 ما نسبت اليه من كتابا وثقتان ثقل شيئا مثالا اذا قال ناقل قال ابو حنيفة
 رحمه الله النية ليست بشرط في الموضوع يقول السائل ما النية وما الشئ وما
 الموضوع فيعد ما بين تعاريفها كما مر في اخذ تبصير النقل ان يقال لمن اين
 تنقل ثم قال ابو حنيفة رحمه الله ذلك فيقول لنا قل قد صرح في الهداية
 لكن في معناها انما انشأ الكذب والجهالة والمكابرة فكيف هذا القول بل لا بد
 من ان يرى ما نقله ثم عطف على قوله تبصير النقل الخ قوله وبالالتنبية ان
 الدليل ان ادعى بديهي خفيا او نظريا مجموعا اي يؤخذ بالتنبية ان
 بديهي خفيا كما اذا قل اهل الحق حقيقة من حقائق الاشياء ثابتة فيقول
 السوفسطايي تنبيه يقول لا انشأ هذا المشاهد ان فلو لم تكن ثابتة
 لما انشأ هذا اوله حقيقة من حقائق فلو لم تكن ثابتة لما اطلب ومتا
 التنبيه ويؤخذ بالدليل ان ادعى نظريا مجموعا كما اذا قال المتكلم العالم احاد
 يقول الحكيم اي دليل تقول ذلك فيقول لا تنبيه كل متغير حادث فهو حادث ومجهول
 البديهي يكون خفيا والنظر يكون مجموعا كيف قال اقام منذ الدليل يستحسنه معلا
 فان كان ادري اولها ان السائل يطلب التنبية فالقول حيث

بالبيان قبل الطلب بعد عينا ويؤخذ اي الخصم اذا كان على صيغة
 الجاهل او السائل اذا كان مبنيا للفاعل تبصير النقل اي بيان صحة نسبة
 ما نسبت اليه من كتابا وثقتان ثقل شيئا مثالا اذا قال ناقل قال ابو حنيفة
 رحمه الله النية ليست بشرط في الموضوع يقول السائل ما النية وما الشئ وما
 الموضوع فيعد ما بين تعاريفها كما مر في اخذ تبصير النقل ان يقال لمن اين
 تنقل ثم قال ابو حنيفة رحمه الله ذلك فيقول لنا قل قد صرح في الهداية
 لكن في معناها انما انشأ الكذب والجهالة والمكابرة فكيف هذا القول بل لا بد
 من ان يرى ما نقله ثم عطف على قوله تبصير النقل الخ قوله وبالالتنبية ان
 الدليل ان ادعى بديهي خفيا او نظريا مجموعا اي يؤخذ بالتنبية ان
 بديهي خفيا كما اذا قل اهل الحق حقيقة من حقائق الاشياء ثابتة فيقول
 السوفسطايي تنبيه يقول لا انشأ هذا المشاهد ان فلو لم تكن ثابتة
 لما انشأ هذا اوله حقيقة من حقائق فلو لم تكن ثابتة لما اطلب ومتا
 التنبيه ويؤخذ بالدليل ان ادعى نظريا مجموعا كما اذا قال المتكلم العالم احاد
 يقول الحكيم اي دليل تقول ذلك فيقول لا تنبيه كل متغير حادث فهو حادث ومجهول
 البديهي يكون خفيا والنظر يكون مجموعا كيف قال اقام منذ الدليل يستحسنه معلا

فان كان ادري اولها ان السائل يطلب التنبية فالقول حيث
 انما يقال ان السائل اذا كان على صيغة
 الجاهل او السائل اذا كان مبنيا للفاعل
 ما نسبت اليه من كتابا وثقتان ثقل شيئا مثالا اذا قال ناقل قال ابو حنيفة
 رحمه الله النية ليست بشرط في الموضوع يقول السائل ما النية وما الشئ وما
 الموضوع فيعد ما بين تعاريفها كما مر في اخذ تبصير النقل ان يقال لمن اين
 تنقل ثم قال ابو حنيفة رحمه الله ذلك فيقول لنا قل قد صرح في الهداية
 لكن في معناها انما انشأ الكذب والجهالة والمكابرة فكيف هذا القول بل لا بد
 من ان يرى ما نقله ثم عطف على قوله تبصير النقل الخ قوله وبالالتنبية ان
 الدليل ان ادعى بديهي خفيا او نظريا مجموعا اي يؤخذ بالتنبية ان
 بديهي خفيا كما اذا قل اهل الحق حقيقة من حقائق الاشياء ثابتة فيقول
 السوفسطايي تنبيه يقول لا انشأ هذا المشاهد ان فلو لم تكن ثابتة
 لما انشأ هذا اوله حقيقة من حقائق فلو لم تكن ثابتة لما اطلب ومتا
 التنبيه ويؤخذ بالدليل ان ادعى نظريا مجموعا كما اذا قال المتكلم العالم احاد
 يقول الحكيم اي دليل تقول ذلك فيقول لا تنبيه كل متغير حادث فهو حادث ومجهول
 البديهي يكون خفيا والنظر يكون مجموعا كيف قال اقام منذ الدليل يستحسنه معلا

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

العلم على ما هو عليه
 لا يخرج عن ظاهر الصواب غاية ما في الباب أن كلاً من الصواب
 منها زيادة العلم كما يشاهد في البراهين التقليدية كذا في نقل
 عنه وأنت أن تأملت حروف الحقيقة لاظهارها كما توجبها إذا كان
 المظهر قبل الاظهار معلوماً ولا يلزم مظهر الظاهر أما زيادة الايقان
 فإن كان انبثاقها بعد العلم فزيادة الظهور وليس باظهار إذا التنبيه
 موجب للزيادة فحسب ولكن بعد ما لم يكن معلوماً كما في البراهين
 التقليدية فإظهارها ثم عطف على قول يستبان قوله ولا يلزم من
 بطلان الدليل بطلان المدلول جواز أن يكون له لول واحد لكل
 شئ فبطلان واحد منها والآخر يبطل فإبطال الدليل فلا منصب للعلة
 سوى التقدير والتبديل البحث الرابع منع مقدمة معينة من الدليل
 أو أكثر من كونها من منع واحد صريحة صفة مقدمة وخبرها كالحديث
 أو ضمنية يكون بناء الكلام عليه صفة معينة وأكثر تكملة الضمير أما
 باعتبار لفظ الأكثر وبما يلزم كل واحد منها أو بالنظر إلى أن المقدمة
 عبارة عما يتوقف عليه صحة الدليل جاز خبر قوله منع وأيراد

الغاية للمناظرة وهو غير جائز ولا يخفى أن زيادة الايقان والعلم
 لا يخرج عن ظاهر الصواب غاية ما في الباب أن كلاً من الصواب
 منها زيادة العلم كما يشاهد في البراهين التقليدية كذا في نقل
 عنه وأنت أن تأملت حروف الحقيقة لاظهارها كما توجبها إذا كان
 المظهر قبل الاظهار معلوماً ولا يلزم مظهر الظاهر أما زيادة الايقان
 فإن كان انبثاقها بعد العلم فزيادة الظهور وليس باظهار إذا التنبيه
 موجب للزيادة فحسب ولكن بعد ما لم يكن معلوماً كما في البراهين
 التقليدية فإظهارها ثم عطف على قول يستبان قوله ولا يلزم من
 بطلان الدليل بطلان المدلول جواز أن يكون له لول واحد لكل
 شئ فبطلان واحد منها والآخر يبطل فإبطال الدليل فلا منصب للعلة
 سوى التقدير والتبديل البحث الرابع منع مقدمة معينة من الدليل
 أو أكثر من كونها من منع واحد صريحة صفة مقدمة وخبرها كالحديث
 أو ضمنية يكون بناء الكلام عليه صفة معينة وأكثر تكملة الضمير أما
 باعتبار لفظ الأكثر وبما يلزم كل واحد منها أو بالنظر إلى أن المقدمة
 عبارة عما يتوقف عليه صحة الدليل جاز خبر قوله منع وأيراد

العلم على ما هو عليه
 لا يخرج عن ظاهر الصواب غاية ما في الباب أن كلاً من الصواب
 منها زيادة العلم كما يشاهد في البراهين التقليدية كذا في نقل
 عنه وأنت أن تأملت حروف الحقيقة لاظهارها كما توجبها إذا كان
 المظهر قبل الاظهار معلوماً ولا يلزم مظهر الظاهر أما زيادة الايقان
 فإن كان انبثاقها بعد العلم فزيادة الظهور وليس باظهار إذا التنبيه
 موجب للزيادة فحسب ولكن بعد ما لم يكن معلوماً كما في البراهين
 التقليدية فإظهارها ثم عطف على قول يستبان قوله ولا يلزم من
 بطلان الدليل بطلان المدلول جواز أن يكون له لول واحد لكل
 شئ فبطلان واحد منها والآخر يبطل فإبطال الدليل فلا منصب للعلة
 سوى التقدير والتبديل البحث الرابع منع مقدمة معينة من الدليل
 أو أكثر من كونها من منع واحد صريحة صفة مقدمة وخبرها كالحديث
 أو ضمنية يكون بناء الكلام عليه صفة معينة وأكثر تكملة الضمير أما
 باعتبار لفظ الأكثر وبما يلزم كل واحد منها أو بالنظر إلى أن المقدمة
 عبارة عما يتوقف عليه صحة الدليل جاز خبر قوله منع وأيراد

العلم على ما هو عليه
 لا يخرج عن ظاهر الصواب غاية ما في الباب أن كلاً من الصواب
 منها زيادة العلم كما يشاهد في البراهين التقليدية كذا في نقل
 عنه وأنت أن تأملت حروف الحقيقة لاظهارها كما توجبها إذا كان
 المظهر قبل الاظهار معلوماً ولا يلزم مظهر الظاهر أما زيادة الايقان
 فإن كان انبثاقها بعد العلم فزيادة الظهور وليس باظهار إذا التنبيه
 موجب للزيادة فحسب ولكن بعد ما لم يكن معلوماً كما في البراهين
 التقليدية فإظهارها ثم عطف على قول يستبان قوله ولا يلزم من
 بطلان الدليل بطلان المدلول جواز أن يكون له لول واحد لكل
 شئ فبطلان واحد منها والآخر يبطل فإبطال الدليل فلا منصب للعلة
 سوى التقدير والتبديل البحث الرابع منع مقدمة معينة من الدليل
 أو أكثر من كونها من منع واحد صريحة صفة مقدمة وخبرها كالحديث
 أو ضمنية يكون بناء الكلام عليه صفة معينة وأكثر تكملة الضمير أما
 باعتبار لفظ الأكثر وبما يلزم كل واحد منها أو بالنظر إلى أن المقدمة
 عبارة عما يتوقف عليه صحة الدليل جاز خبر قوله منع وأيراد

ادب باب

مختص
برون بپایان الحقت مات الاخر ۱۶
من ان یمنی الخ فی قبل تمام الدرب فی
فیفسد و هذا قول المت فافقت و علی الاثرات
عنه فی فیفسد مثل السجل فافقت
نور الدرب فیفسد و علی الاثرات
والاعمال فافقت علی الخاص ۱۷
بایستخوان و قد راعی
بایستخوان

[illegible]

ولا يلزمنا من بيان الفرق بينهما والفرق ثابت وهو ان السائل اذا منع
 مقدمة معينة يعلم المعلن ان دخله في اية مقدمة فيشتغل بدفعها وما
 اذا منع مجموع الدليل بدون تعيين مقدمة من مقدماته لم يعلم ذلك فيجوز
 فما لم يتكلموا كيدل على فساده لم يسمعوا الظاهر ان غرضه تحييد المعلن في الحاشية
 وقيل الفرق ان منع المقدمة عبارة عن طلب الدليل فلا يحتاج الى شاهد
 ان هذه المقدمة نظرت عندي واطلب بيانها وهذا مما لا يحتاج الى شاهد
 وما منع الدليل عبارة عن عرقه وهو دعوى فلا بد له من دليل وفيه آله
 لا يجوز ان يكون طلب صحة الدليل وبيانه كالمنع ثم كلامه ويمكن ان
 يقال اذا كان مقصود السائل من الكلام على الدليل طلب صحة الدليل
 وبيانه لم يكن كلاما مقدماتيه معلومتين له فيكون منعين ولا يكون نقضا
 فيلزم محصر وظيفة السائل في المنع والمعاينة واجزاع الدليل في غيره
 اي غير مدلوله فلا يكون بعينه ولا يكون بعينه ان يوجد الدليل في
 صورة اخرى مع انه لا يختلف الا باعتبار موضوع المطلوب فاذا اختلف
 الدليل بحسب الحد لا وسط بان يجعل السائل مرادفه او ملحقه مقاصد
 لم يكن اجراء بعينه وقد يحتاج الشاهد في الدلالة على فساده

وقد لا يخرج اليه ان يكون بعبارة او لا بعبارة
 انما هو المعنى ان السائل يطلب الدليل في موضوع
 المطلوب فلهذا انما يطلب الدليل في موضوع
 لا يخرج عن ذلك ان يطلب الدليل في موضوع
 بل هو اجزاء الموضوع المطلوب فيكون الدليل
 المطلوب في اجزاء الموضوع المطلوب فيكون الدليل
 المطلوب في اجزاء الموضوع المطلوب فيكون الدليل
 المطلوب في اجزاء الموضوع المطلوب فيكون الدليل

الفرق بين السائل والمعلن ان السائل اذا منع
 مقدمة معينة يعلم المعلن ان دخله في اية مقدمة فيشتغل بدفعها وما
 اذا منع مجموع الدليل بدون تعيين مقدمة من مقدماته لم يعلم ذلك فيجوز
 فما لم يتكلموا كيدل على فساده لم يسمعوا الظاهر ان غرضه تحييد المعلن في الحاشية
 وقيل الفرق ان منع المقدمة عبارة عن طلب الدليل فلا يحتاج الى شاهد
 ان هذه المقدمة نظرت عندي واطلب بيانها وهذا مما لا يحتاج الى شاهد
 وما منع الدليل عبارة عن عرقه وهو دعوى فلا بد له من دليل وفيه آله
 لا يجوز ان يكون طلب صحة الدليل وبيانه كالمنع ثم كلامه ويمكن ان
 يقال اذا كان مقصود السائل من الكلام على الدليل طلب صحة الدليل
 وبيانه لم يكن كلاما مقدماتيه معلومتين له فيكون منعين ولا يكون نقضا
 فيلزم محصر وظيفة السائل في المنع والمعاينة واجزاع الدليل في غيره
 اي غير مدلوله فلا يكون بعينه ولا يكون بعينه ان يوجد الدليل في
 صورة اخرى مع انه لا يختلف الا باعتبار موضوع المطلوب فاذا اختلف
 الدليل بحسب الحد لا وسط بان يجعل السائل مرادفه او ملحقه مقاصد
 لم يكن اجراء بعينه وقد يحتاج الشاهد في الدلالة على فساده

الفرق بين السائل والمعلن ان السائل اذا منع
 مقدمة معينة يعلم المعلن ان دخله في اية مقدمة فيشتغل بدفعها وما
 اذا منع مجموع الدليل بدون تعيين مقدمة من مقدماته لم يعلم ذلك فيجوز
 فما لم يتكلموا كيدل على فساده لم يسمعوا الظاهر ان غرضه تحييد المعلن في الحاشية
 وقيل الفرق ان منع المقدمة عبارة عن طلب الدليل فلا يحتاج الى شاهد
 ان هذه المقدمة نظرت عندي واطلب بيانها وهذا مما لا يحتاج الى شاهد
 وما منع الدليل عبارة عن عرقه وهو دعوى فلا بد له من دليل وفيه آله
 لا يجوز ان يكون طلب صحة الدليل وبيانه كالمنع ثم كلامه ويمكن ان
 يقال اذا كان مقصود السائل من الكلام على الدليل طلب صحة الدليل
 وبيانه لم يكن كلاما مقدماتيه معلومتين له فيكون منعين ولا يكون نقضا
 فيلزم محصر وظيفة السائل في المنع والمعاينة واجزاع الدليل في غيره
 اي غير مدلوله فلا يكون بعينه ولا يكون بعينه ان يوجد الدليل في
 صورة اخرى مع انه لا يختلف الا باعتبار موضوع المطلوب فاذا اختلف
 الدليل بحسب الحد لا وسط بان يجعل السائل مرادفه او ملحقه مقاصد
 لم يكن اجراء بعينه وقد يحتاج الشاهد في الدلالة على فساده

الفرق بين السائل والمعلن ان السائل اذا منع
 مقدمة معينة يعلم المعلن ان دخله في اية مقدمة فيشتغل بدفعها وما
 اذا منع مجموع الدليل بدون تعيين مقدمة من مقدماته لم يعلم ذلك فيجوز
 فما لم يتكلموا كيدل على فساده لم يسمعوا الظاهر ان غرضه تحييد المعلن في الحاشية
 وقيل الفرق ان منع المقدمة عبارة عن طلب الدليل فلا يحتاج الى شاهد
 ان هذه المقدمة نظرت عندي واطلب بيانها وهذا مما لا يحتاج الى شاهد
 وما منع الدليل عبارة عن عرقه وهو دعوى فلا بد له من دليل وفيه آله
 لا يجوز ان يكون طلب صحة الدليل وبيانه كالمنع ثم كلامه ويمكن ان
 يقال اذا كان مقصود السائل من الكلام على الدليل طلب صحة الدليل
 وبيانه لم يكن كلاما مقدماتيه معلومتين له فيكون منعين ولا يكون نقضا
 فيلزم محصر وظيفة السائل في المنع والمعاينة واجزاع الدليل في غيره
 اي غير مدلوله فلا يكون بعينه ولا يكون بعينه ان يوجد الدليل في
 صورة اخرى مع انه لا يختلف الا باعتبار موضوع المطلوب فاذا اختلف
 الدليل بحسب الحد لا وسط بان يجعل السائل مرادفه او ملحقه مقاصد
 لم يكن اجراء بعينه وقد يحتاج الشاهد في الدلالة على فساده

بأن نقول لا نقول لما كان لا ظهارة كلاما على القلف وصلة منع التحالف مثال
 الأول أنا نقول أن الخارج من غير السبيلين حدث لانه نجس خارج من
 بدن الإنسان كالبول فيخرج من قبل الشا في رشح النقض خارج من غير السبيلين
 وهو كونه حدثا فقد منع جريان الدليل بأن نقول لا تفرانه نجس خارج بل هو
 بأكمله تحت كل جلد رطوبة فاذا أفرقها الجلد بدت وقطال الثاني كما اذا
 ندفع ذلك التحالف بأن نقول أن ذلك الدم ليس نجس لانه لا يلزم غسل ذلك
 الموضوع فانعدام الحكم لا يندفع العلة لانه مع وجودها ومثال الثالث انه اذا
 أريد على ذلك التعليل ان ما يخرج من جرح صاحب الجرح السائل نجس
 خارج من بدن الإنسان مع انه ليس بحدث حيث لم ينقض به الطهارة
 مادام الوقت باقيا لدفعه بأن نقول ليس الحكم المطلوب متعلقا عن
 الدليل بل هو موجود لكن لم يظهر في الحال لوجود مانع والا لم يتكف
 المكلف من الاداء ولهذا يلزم الطهارة بعد خروج الوقت بذلك الحدث
 لا يخرج الوقت فانه ليس بحدث بالاجماع والحكم هو كونه حدثا موجبا
 للوضوء مطلقا لا كونه موجبا له في الحال مع وجود المانع ومثال الرابع

بينهما لا نقول لما كان لا ظهارة كلاما على القلف وصلة منع التحالف مثال
 الأول أنا نقول أن الخارج من غير السبيلين حدث لانه نجس خارج من
 بدن الإنسان كالبول فيخرج من قبل الشا في رشح النقض خارج من غير السبيلين
 وهو كونه حدثا فقد منع جريان الدليل بأن نقول لا تفرانه نجس خارج بل هو
 بأكمله تحت كل جلد رطوبة فاذا أفرقها الجلد بدت وقطال الثاني كما اذا
 ندفع ذلك التحالف بأن نقول أن ذلك الدم ليس نجس لانه لا يلزم غسل ذلك
 الموضوع فانعدام الحكم لا يندفع العلة لانه مع وجودها ومثال الثالث انه اذا
 أريد على ذلك التعليل ان ما يخرج من جرح صاحب الجرح السائل نجس
 خارج من بدن الإنسان مع انه ليس بحدث حيث لم ينقض به الطهارة
 مادام الوقت باقيا لدفعه بأن نقول ليس الحكم المطلوب متعلقا عن
 الدليل بل هو موجود لكن لم يظهر في الحال لوجود مانع والا لم يتكف
 المكلف من الاداء ولهذا يلزم الطهارة بعد خروج الوقت بذلك الحدث
 لا يخرج الوقت فانه ليس بحدث بالاجماع والحكم هو كونه حدثا موجبا
 للوضوء مطلقا لا كونه موجبا له في الحال مع وجود المانع ومثال الرابع

بأن نقول لا نقول لما كان لا ظهارة كلاما على القلف وصلة منع التحالف مثال
 الأول أنا نقول أن الخارج من غير السبيلين حدث لانه نجس خارج من
 بدن الإنسان كالبول فيخرج من قبل الشا في رشح النقض خارج من غير السبيلين
 وهو كونه حدثا فقد منع جريان الدليل بأن نقول لا تفرانه نجس خارج بل هو
 بأكمله تحت كل جلد رطوبة فاذا أفرقها الجلد بدت وقطال الثاني كما اذا
 ندفع ذلك التحالف بأن نقول أن ذلك الدم ليس نجس لانه لا يلزم غسل ذلك
 الموضوع فانعدام الحكم لا يندفع العلة لانه مع وجودها ومثال الثالث انه اذا
 أريد على ذلك التعليل ان ما يخرج من جرح صاحب الجرح السائل نجس
 خارج من بدن الإنسان مع انه ليس بحدث حيث لم ينقض به الطهارة
 مادام الوقت باقيا لدفعه بأن نقول ليس الحكم المطلوب متعلقا عن
 الدليل بل هو موجود لكن لم يظهر في الحال لوجود مانع والا لم يتكف
 المكلف من الاداء ولهذا يلزم الطهارة بعد خروج الوقت بذلك الحدث
 لا يخرج الوقت فانه ليس بحدث بالاجماع والحكم هو كونه حدثا موجبا
 للوضوء مطلقا لا كونه موجبا له في الحال مع وجود المانع ومثال الرابع

محمد بن موسى بن النضر
 عليه السلام

لا يقول المدعى حقيقة الانسان موجوده لانه شئ وحقائق الاشياء
 موجوده فيورده عليه انه على تقدير وجود حقيقة من الحقائق يلزم محال
 وهو انه لو كانت موجوده فاما ان يكون وجودها موجودا او لا فان
 كان الثاني فكيف يوجد بدون الوجود وان كان الاول يتكلم في وجود
 ذلك الوجود وهكذا فاما ان ينتهي الى وجود لا وجود له ويتسلسل و
 كلاهما محالان وتدفعه بان لا يكون لزوم المحال وانما يلزم ان لو كان حقيقة
 الوجود وجودية ولا ثم ذلك ولو سلم فوجوده عينه ومثال الخامس ان
 نقول ان فعل زيد وعمر خلق الله تعالى لانه فعل عبدا وافعال العباد
 بخلق الله تعالى فيورده عليه النقض من قبل المعترض بان الزنا كما ان يقول الزنا
 فعل من افعال العباد وليس بخلق الله تعالى لانه قبيل وخلق القبيح قبيح
 واتصافه تعالى به محال وتدفعه بمنع كون خلق الزنا قبيحا ومحالا
 وانما القبيح والمحال فعله لا خلقه وبينهما بكون لا يخفى البحث
 السابع نفى المداويل اعم من ان يكون قبل اقامة المدعى للدليل
 او بعدها من غير الدليل عليهم بان يقول السائل هذا المداويل
 ليس صحيح من غير ان يقدم على عدم صحته دليلا كما ذكره لا شمع

وهو انه لو كانت موجودة فاما ان يكون وجودها موجودا او لا فان
 كان الثاني فكيف يوجد بدون الوجود وان كان الاول يتكلم في وجود
 ذلك الوجود وهكذا فاما ان ينتهي الى وجود لا وجود له ويتسلسل و
 كلاهما محالان وتدفعه بان لا يكون لزوم المحال وانما يلزم ان لو كان حقيقة
 الوجود وجودية ولا ثم ذلك ولو سلم فوجوده عينه ومثال الخامس ان
 نقول ان فعل زيد وعمر خلق الله تعالى لانه فعل عبدا وافعال العباد
 بخلق الله تعالى فيورده عليه النقض من قبل المعترض بان الزنا كما ان يقول الزنا
 فعل من افعال العباد وليس بخلق الله تعالى لانه قبيل وخلق القبيح قبيح
 واتصافه تعالى به محال وتدفعه بمنع كون خلق الزنا قبيحا ومحالا
 وانما القبيح والمحال فعله لا خلقه وبينهما بكون لا يخفى البحث
 السابع نفى المداويل اعم من ان يكون قبل اقامة المدعى للدليل
 او بعدها من غير الدليل عليهم بان يقول السائل هذا المداويل
 ليس صحيح من غير ان يقدم على عدم صحته دليلا كما ذكره لا شمع

انما يقول المدعى حقيقة الانسان موجوده لانه شئ وحقائق الاشياء
 موجوده فيورده عليه انه على تقدير وجود حقيقة من الحقائق يلزم محال
 وهو انه لو كانت موجودة فاما ان يكون وجودها موجودا او لا فان
 كان الثاني فكيف يوجد بدون الوجود وان كان الاول يتكلم في وجود
 ذلك الوجود وهكذا فاما ان ينتهي الى وجود لا وجود له ويتسلسل و
 كلاهما محالان وتدفعه بان لا يكون لزوم المحال وانما يلزم ان لو كان حقيقة
 الوجود وجودية ولا ثم ذلك ولو سلم فوجوده عينه ومثال الخامس ان
 نقول ان فعل زيد وعمر خلق الله تعالى لانه فعل عبدا وافعال العباد
 بخلق الله تعالى فيورده عليه النقض من قبل المعترض بان الزنا كما ان يقول الزنا
 فعل من افعال العباد وليس بخلق الله تعالى لانه قبيل وخلق القبيح قبيح
 واتصافه تعالى به محال وتدفعه بمنع كون خلق الزنا قبيحا ومحالا
 وانما القبيح والمحال فعله لا خلقه وبينهما بكون لا يخفى البحث
 السابع نفى المداويل اعم من ان يكون قبل اقامة المدعى للدليل
 او بعدها من غير الدليل عليهم بان يقول السائل هذا المداويل
 ليس صحيح من غير ان يقدم على عدم صحته دليلا كما ذكره لا شمع

انما يقول المدعى حقيقة الانسان موجوده لانه شئ وحقائق الاشياء
 موجوده فيورده عليه انه على تقدير وجود حقيقة من الحقائق يلزم محال
 وهو انه لو كانت موجودة فاما ان يكون وجودها موجودا او لا فان
 كان الثاني فكيف يوجد بدون الوجود وان كان الاول يتكلم في وجود
 ذلك الوجود وهكذا فاما ان ينتهي الى وجود لا وجود له ويتسلسل و
 كلاهما محالان وتدفعه بان لا يكون لزوم المحال وانما يلزم ان لو كان حقيقة
 الوجود وجودية ولا ثم ذلك ولو سلم فوجوده عينه ومثال الخامس ان
 نقول ان فعل زيد وعمر خلق الله تعالى لانه فعل عبدا وافعال العباد
 بخلق الله تعالى فيورده عليه النقض من قبل المعترض بان الزنا كما ان يقول الزنا
 فعل من افعال العباد وليس بخلق الله تعالى لانه قبيل وخلق القبيح قبيح
 واتصافه تعالى به محال وتدفعه بمنع كون خلق الزنا قبيحا ومحالا
 وانما القبيح والمحال فعله لا خلقه وبينهما بكون لا يخفى البحث
 السابع نفى المداويل اعم من ان يكون قبل اقامة المدعى للدليل
 او بعدها من غير الدليل عليهم بان يقول السائل هذا المداويل
 ليس صحيح من غير ان يقدم على عدم صحته دليلا كما ذكره لا شمع

[illegible][illegible]

[illegible]

بما لا يخفى من أن دعوى المدعي على المطلوب بآلية كفاية لا تستلزم دليل على صحة دعواه
 بل يكفي فيه ما لا يخفى من أن دعوى المدعي على المطلوب بآلية كفاية لا تستلزم دليل على صحة دعواه
 بل يكفي فيه ما لا يخفى من أن دعوى المدعي على المطلوب بآلية كفاية لا تستلزم دليل على صحة دعواه

بما لا يخفى من أن دعوى المدعي على المطلوب بآلية كفاية لا تستلزم دليل على صحة دعواه
 بل يكفي فيه ما لا يخفى من أن دعوى المدعي على المطلوب بآلية كفاية لا تستلزم دليل على صحة دعواه
 بل يكفي فيه ما لا يخفى من أن دعوى المدعي على المطلوب بآلية كفاية لا تستلزم دليل على صحة دعواه

للمعاوضة ترد في جوارها بعضهم وقالوا هي غير جائزة أما الأول فلا له
 غير نافع لأنه إذا استدل المدعي على المطلوب بآلية كفاية لا تستلزم دليل على صحة دعواه
 على نقيضه بدليل واحد فسقطت تلك الدلالة على هذا الدليل ولا يثبت
 شيء من الطرفين وأما الثاني فلا لأنه لا دليل في شيء من الجانبين كذا الثالثة
 لأن الدليل الذي أقامه المدعي إنما يقتضي على دعوى البديهة لا على الحكم
 وأما الرابع فلا لأنه لا دليل في جانب المدعي فكذلك الخامس لما ذكرنا من
 أنه ما مضى الدليل على دعوى البديهة لا على الحكم وإن تأملت فيما
 ذكرنا من تفصيل الأقسام الخمسة يظهر لك وجه جوازها أما وجه
 جواز الأول فهو أنه لما عارض الدليل الثاني للمعلل دليل من المعاض
 بقي دليله الأول سالماً عن المعارضة فاحسن التامل ليظهر لك الحق
 والحق جوازها أي جواز ما تردد فيه البعض ومنتهى من أجل الجواز
 المذكور لا دعوى أي أهل المناظرة أنه أي الشان إذا عورض البديهي
 بالبرهان كان ذلك البرهان الحق بالاعتبار كالنقل أي كمان الدليل
 النقل إذا عورض بالعقل كان العقل الحق بالقبول والاعتبار في
 جميع الأوقات إلا إذا فاد الدليل النقل القطع مثل أن يكون

المدعي عليه ما لا يخفى من أن دعوى المدعي على المطلوب بآلية كفاية لا تستلزم دليل على صحة دعواه

بما لا يخفى من أن دعوى المدعي على المطلوب بآلية كفاية لا تستلزم دليل على صحة دعواه
 بل يكفي فيه ما لا يخفى من أن دعوى المدعي على المطلوب بآلية كفاية لا تستلزم دليل على صحة دعواه
 بل يكفي فيه ما لا يخفى من أن دعوى المدعي على المطلوب بآلية كفاية لا تستلزم دليل على صحة دعواه

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قوله اولي ان يقال تسمية من افضة لمساكتها في كون كل واحد
 منهنما كلاما على المقدمة وقيل قبلها اي قبل اقامة الدليل عليها ايضا
 للعلو بل من مفساد على اي حال اي فساد الدليل الذي يستلزم صحة المقدمة
 على كل حال سواء اقيم دليل او لم يقيم اما اذا اقيم فظاهر واما اذا لم يقيم
 فلا تماذا كانت المقدمة نظرية فلا بد من ان يكون للمعلل عليها دليل
 فنقض المقدمة يرجع الى ان الدليل عليها لو كان صحيحا يلزم منه محال
 لانه يلزم من صحة صحة تلك المقدمة مع انها باطلة وهذا صريح
 بان السند اذا كانت مادته موجودة بمعنى ان ما صدق عليه نقض
 المقدمة الممنوعة يكون موجودا متحققا في نفس الامر يرجع المنع الى
 النقض لا لاجمال لانه على ذلك التقدير يظهر فساد المقدمة الممنوعة
 التي هي جزء من الدليل وفساد الجزء مستلزم لفساد الكل وانت
 تعلموا انه اي الشأن لا يلازم تقريرها اي ذلك المذكور من المناقضة
 على سبيل المعارضة وعلى سبيل النقض بصولة المنع بان يقال لا
 تلك المقدمة لانه كذا او كذا يتحقق مادة السند اي حين اذا
 كانت المقدمة متخلفة من مدلولها او معارضا دليها بابليل اخر

قوله اولي ان يقال تسمية من افضة لمساكتها في كون كل واحد
 منهنما كلاما على المقدمة وقيل قبلها اي قبل اقامة الدليل عليها ايضا
 للعلو بل من مفساد على اي حال اي فساد الدليل الذي يستلزم صحة المقدمة
 على كل حال سواء اقيم دليل او لم يقيم اما اذا اقيم فظاهر واما اذا لم يقيم
 فلا تماذا كانت المقدمة نظرية فلا بد من ان يكون للمعلل عليها دليل
 فنقض المقدمة يرجع الى ان الدليل عليها لو كان صحيحا يلزم منه محال
 لانه يلزم من صحة صحة تلك المقدمة مع انها باطلة وهذا صريح
 بان السند اذا كانت مادته موجودة بمعنى ان ما صدق عليه نقض
 المقدمة الممنوعة يكون موجودا متحققا في نفس الامر يرجع المنع الى
 النقض لا لاجمال لانه على ذلك التقدير يظهر فساد المقدمة الممنوعة
 التي هي جزء من الدليل وفساد الجزء مستلزم لفساد الكل وانت
 تعلموا انه اي الشأن لا يلازم تقريرها اي ذلك المذكور من المناقضة
 على سبيل المعارضة وعلى سبيل النقض بصولة المنع بان يقال لا
 تلك المقدمة لانه كذا او كذا يتحقق مادة السند اي حين اذا
 كانت المقدمة متخلفة من مدلولها او معارضا دليها بابليل اخر

قوله اولي ان يقال تسمية من افضة لمساكتها في كون كل واحد
 منهنما كلاما على المقدمة وقيل قبلها اي قبل اقامة الدليل عليها ايضا
 للعلو بل من مفساد على اي حال اي فساد الدليل الذي يستلزم صحة المقدمة
 على كل حال سواء اقيم دليل او لم يقيم اما اذا اقيم فظاهر واما اذا لم يقيم
 فلا تماذا كانت المقدمة نظرية فلا بد من ان يكون للمعلل عليها دليل
 فنقض المقدمة يرجع الى ان الدليل عليها لو كان صحيحا يلزم منه محال
 لانه يلزم من صحة صحة تلك المقدمة مع انها باطلة وهذا صريح
 بان السند اذا كانت مادته موجودة بمعنى ان ما صدق عليه نقض
 المقدمة الممنوعة يكون موجودا متحققا في نفس الامر يرجع المنع الى
 النقض لا لاجمال لانه على ذلك التقدير يظهر فساد المقدمة الممنوعة
 التي هي جزء من الدليل وفساد الجزء مستلزم لفساد الكل وانت
 تعلموا انه اي الشأن لا يلازم تقريرها اي ذلك المذكور من المناقضة
 على سبيل المعارضة وعلى سبيل النقض بصولة المنع بان يقال لا
 تلك المقدمة لانه كذا او كذا يتحقق مادة السند اي حين اذا
 كانت المقدمة متخلفة من مدلولها او معارضا دليها بابليل اخر

اى مقدمة من الدليل أو بالمصادرة على المطلوب عطف على قولهم
 بان يقال هذا الدليل اوجزه انما يتم ويصح كوجه المدلول واجبه مع
 شاهد او بدونه ولو منع ما يلزم صحة الدليل بان يقال انما يصح هذا الدليل
 ان لو كان كذا اذ اتم فان هذه الاسئلة الخمسة من افاد البحث ليس شئ منها
 من المنوع والثلاثة المذكورة فيجاب عن الاول وهو النقض بالقبح لعدم
 الاستلزام وعن الثاني وهو النقض بالقبح للاحتياج الى مقدمة وعن
 الرابع وهو النقض بالمصادرة على المطلوب بانه اى المذكور ان كان شاهدا
 اى مع شاهد يدل على ذلك فنقض اى فهو نقض حيث يصدق مع النقض
 عليه هو بيان فساد الدليل بشاهد من غير تعرض لمطلوبه والاى وان
 لم يكن مع شاهد يدل عليه فكأبره غير مسموعة وكلامنا في الابطال الخمسة
اصول الامور المذكورة ١٢
 ويجاب عن الثالث وهو النقض بقبح الدليل بالاستدلال بمقدمة من
 مقدمة بانه لا ينافى في غرض المناظر اذ غرض المعيل اثبات مطليه بالدليل اذا
 يحصل وان كان بعض مقدمة مستندة فانيه اندرك الاولى وتعرض لمقدمة
 لا تعلق لها بالمطلوب بانه لا يجوز اثبات المدلول بدونه وذكرها في السؤال عليه تبركه
 الاولى والتكلم ليس من البحث في شئ وعن الخامس وهو النقض بمنع ما يلزم صحة

قولنا المصادرة على المطلوب عطف على قولنا
 بان يقال هذا الدليل اوجزه انما يتم وصحة كوجه المدلول اوجزه مع
 شاهد اوبد ونحوه جميع ما يلزم صحة الدليل بان يقال انما يصح هذا الدليل
 ان لو كان كذا وذا ثم فان هذه الاسئلة الخمسة من افاد البحث ليس هي منها
 من المنوع الثلاثة المذكورة فيجاء عن الاول وهو النقض بالقبح لعدم
 الاستلزام وعن الثاني وهو النقض بالقبح للاحتياج الى مقدمة وعن
 الرابع وهو النقض بالمصادرة على المطلوب بانه اي المذكور ان كان شاهدا
 اي مع شاهد يدل على ذلك فنقض اي فهو نقض حيث يصدق معنى النقض
 عليه هو بيان فساد الدليل بشاهد من غير تعرض لمطلوبه ولا لاي وان
 لم يكن مع شاهد يدل عليه فكافة غير مسموعة وكلامنا في الامتياز المستمعة
 ويجاء عن الثالث وهو النقض بقبح الدليل لاستدلاله بمقدمة من
 مقدماته بانه لا ينافي عرض المناظر ذغرض المعطل اثبات مطلبه بالدليل ذا
 يحصل وان كان بعض مقدماته مستدركة فانه تترك الاول وتعرض لمقدمته
 لا تعلق لها بالمطلوب بانه لا يجوز اثبات المدلول بدو ذكرها فاسأل عليه بترك
 الاول والتكلم ليس من البحث في شيء وعن الخامس وهو النقض عن ما يلزم صحة

[illegible]

مولاانا الحاج الحافظ محمد عبدالحليم اوغلا الله فے دارالانصب

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a manuscript related to the subject of the page header.]

[illegible]

اشتمار

کتاب مفصلہ ذیل راقم کے پاس موجود ہیں اور علاوہ اسکے اور بھی کتابیں ہر قسم کی اس کتابت میں ہیں جن میں صاحبوں کو منظور ہو یا رسالہ قیمت نقد منی آڈر وغیرہ خواہ بذریعہ وکیل اور قلم سے طلب فرمائیں قیمت مع محصول ڈاک الگ ہی ہو سو اسی قیمت مقررہ کے دو آن صرف جرہ ہی بھی ہر اوقیت ہونا چاہیے

نام کتاب	قیمت	نام کتاب	قیمت
قرآن خریف ترجمہ بدو ترجمہ مع تفسیر جلالین	۱۰	شرح سلم قاضی مبارک مع مائتہ افکار از مولانا یوسف	۱۰
صحیح ترمذی	۱۰	مجمع فرائد	۱۰
نوادرا اصول فی شرح الفصول از مولوی سید احمد مرحوم	۱۲	ہدایہ کامل	۱۲
مبندی مع حاشیہ جدید از مولوی عین القضاۃ صاحب	۱۳	میزان الاعتدال فی نقد الرجال للشمس	۱۳
شرح طحاوی	۱۴	فتح المغیش بشرح الفیہ الحدیث للسخاوی	۱۴
الآلای المصنوعہ فی الاحادیث الموضوعہ للسیوطی	۱۵	لقب الراۃ فی تخریج امادیت الہدایہ للریضی	۱۵
شرح معانی الآثار للعلی اوی	۱۶	نور الانوار شرح المنار	۱۶
درج المیزان	۱۷	فرغش شریفیہ شرح سراجیہ	۱۷
رشدید یہ در علم سطرہ	۱۸	عمدۃ الرعاۃ مائتہ شرح وقایہ بلذین ابوالعین مولوی محمد علی صاحب	۱۸
میزانہ رسالہ	۱۹	میزانہ لاطلال	۱۹
التعلیق المجد علی موطا امام محمد از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۰	مجموعہ مسالک از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۰
القول الجازم فی سقوط الحدیث کی جامعہ از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۱	مجموعہ خمس مسائل از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۱
تدریس الفہم فی حصول الجہاد علی الملک از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۲	فوائد مبیدی فی تراجم الخفیفہ از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۲
العلمک المشہور فی الاتقان بالمرحون از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۳	مجموعہ تذکرۃ الراشد و البراد النعمی از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۳
شحفۃ الطالبہ فی مسیح الرقیۃ از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۴	کافیہ مع زبہ زیادہ	۲۴
نزدہتہ الفکر فی سحۃ الذکر از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۵	شرح تہذیب معروفہ بتحفۃ شاہجہانی	۲۵
مجموعہ خطب تمام سال از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۶	وسیلہ جلیلہ از مولوی یوکیل احمد صاحب	۲۶
الرفع والتکلیل فی استخراج والتعذیل از مولوی محمد عبدالحی صاحب	۲۷	مجموعہ مسالک	۲۷
کتاب ذیل جو چھپ رہی ہیں			
مجموعہ مسائل امام الکلام وغیرہ از مولوی محمد عبدالحی صاحب		خلف الامانی فی مختصر الجرجانی از مولوی محمد عبدالحی صاحب	
مجموعہ ذیل الآلای سیوطی		و تعقبات السیوطی	
وکشف الاحمال فی نقد الرجال للعلی عبد اللہ ابی المدد سی		و مقاصد حسنہ للسخاوی	
رافت			
محمد خادم حسین علیہ السلام آبادی مقیم کلہو محلہ فرنگی محل			

